

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٥٠١**

الجمعة، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونزاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

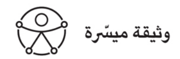
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/138)

1524832 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/138)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/602، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه كل من الأردن، إسبانيا، فرنسا، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/138، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلّمت بالإنكليزية): اتخذ مجلس الأمن اليوم خطوة أخرى ترمي إلى وقف استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. تلك الخطوة ضرورية لأن الهجمات استمرت، بالرغم من الجهود السابقة الرامية إلى وقف استخدام الأسلحة الكيميائية. شملت تلك الجهود اتخاذ المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي طلب من النظام السوري تفكيك أسلحته الكيميائية وتدميرها تحت إشراف دولي. ولكن على الرغم من أن القرار أحرز تقدماً كبيراً نحو تحقيق تلك الغاية، فقد استمرت الهجمات. كما تضمنت جهودنا اعتماد القرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥)، الذي أدان استخدام الكلور بوصفه سلاحاً كيميائياً وأوضح أن هذه الهجمات تشكل انتهاكاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

ومع ذلك استمرت الهجمات. نحن نعلم أن تلك الهجمات الكيميائية لم تستمر بسبب شهادات الناجين والعاملين الطبيين فحسب، مثل الإفادة المروعة التي استمع أعضاء المجلس إليها في جلسة مغلقة في نيسان/أبريل من الدكتور تناري وهو طبيب من سرمين وصف عدم قدرته على إنعاش ثلاثة أشقاء تتراوح أعمارهم بين سنة وثلاث سنوات في أعقاب هجوم من هذا النوع في آذار/مارس. ونعلم أنها لم تستمر بسبب المشاهد المروعة لأولئك الذين يعانون من آثار تلك الهجمات وحسب، بما فيها نوبات الصرع والاختناق وخروج الزبد من

الفم – التي رأيناها جميعاً. نحن نعلم علم اليقين لأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أجرت تحقيقات دقيقة ومحايدة في هجمات مزعومة واستنتجت في نهاية المطاف أن الأسلحة الكيميائية قد استُعملت.

وأودّ أن أقرأ بإيجاز من تقرير أحد تلك التحقيقات حتى لا ننسى مدى بشاعة آثار الأسلحة الكيميائية. وفقاً لتقرير تقصي الحقائق الثالث لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2015/138)، عندما هوجمت قرية تلمنس في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وصف السكان رؤيتهم لما سمّوه ''انبعاث غاز لونه متدرج من لون شمع الشهد إلى الأصفر'' (S/2015/138، الضميمة الرابعة، المرفق الثاني، الفقرة ٥,١٥) يتصاعد من نقطة سقوط العبوة إلى ارتفاع يتجاوز مئذنة مسجد البلدة ويصل إلى ٧٥ متراً في السماء. ثم وصف الناجون رائحة واخزة مهيّجة، مثل رائحة الكلور.

وقد توفي على الفور تقريباً صبيّ عمره سبع سنوات يعيش على بعد حوالي ١٥ متراً من المكان الذي ضربته القنابل. وقال السكان للمحققين إنّ جسده لم تظهر عليه أية آثار لإصابة جسديّة، لكن ''تحوّل لونه إلى الأزرق'' (المرجع السابق، الفقرة ٥,١٧). وتوفيت فتاة مراهقة من البيت ذاته بعد أيام، كما توفيت أيضاً امرأة مسنة من منزل مجاور. ولم تظهر على جثتيهما، كما جثّة الصبي، أي إصابة جسدية. وتساقطت ثمار أشجار الزيتون والرمان والتين، وجفّت أوراقها وذبلت واصفرّت بعد تعرّضها لذلك بوقت قصير. وماتت الحيوانات الصغيرة السن على الفور؛ وماتت الحيوانات البالغة بعد بضع ساعات. وتم الإسراع بنقل نحو ٢٠٠ شخص إلى مستشفى ميداني في تلمنس يعانون من أعراض مماثلة تقريباً – وأود أن أسجل أن الأعراض كانت مماثلة تماماً لما عالجه الدكتور تناري في أعقاب الهجوم الذي وقع في سرمين: إحساس بالحرقة في العينين والوجه والحلق والجلد المكشوف، وإدماع، وتضبب الرؤية، وضيق التنفس، وشعور بالاختناق، وغثيان، وتقيؤ، وآلام في البطن، وإسهال، وصداع، ووهن عام، ودوخة، وتشتت الذهن وإغماء. هذا ما يبدو عليه الهجوم الكيميائي وهذه هي رائحته وهذا هو الإحساس الناجم عنه.

لقد دفعت روايات الشهود، والصور، ومقاطع الفيديو الخاصة بالهجمات وضحاياها، فضلا عن أشكال أخرى من الأدلة، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للقول بأنه يوفر،

''تأكيدا دامغًا على أن مادة كيميائية سامة أُستخدمت كسلاح استخداما منهجيا ومتكررا في قرى تلمنس والتمانعة وكفر زيتا'' (المرجع نفسه، الضميمة الثالثة، المرفق ٢، الفقرة.٢٩)

وبين شهري نيسان/ أبريل وآب/ أغسطس ٢٠١٤. أشارت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن ٣٢ شاهدا قد رأوا أو سمعوا صوت طائرات هليكوبتر تحلق فوق البلدات الثلاث التي تسيطر عليها المعارضة قبل وقوع الهجمات.

وإلى غاية اتخاذنا القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) اليوم، لم تكن هناك آلية لاتخاذ الخطوة التالية البديهية المتمثلة في تحديد أولئك الذين شاركوا في هذه الهجمات. وحتى عندما كانت هناك علامات واضحة تشير إلى الأطراف المسؤولة، لم يجر تمكين المحققين من توجيه الاتهام. وقد ضاعف ذلك، من الإحساس المستشري بالفعل بالإفلات من العقاب في سورية.

إن توجيه الاتهام هو أمر هام. دعونا نتخيل للحظة لو طلبنا من فريق تحقيق تحديد ما إذا كانت بعض الفظائع قد وقعت، مثل عمليات الاغتصاب والتعذيب أو الإعدام، ولكن لم نطلب من هذا الفريق تحديد من المتورطين في هذه الأعمال الوحشية. كما نعلم جميعا، فإن ذلك التحديد يربط الجاني بما جرى، وهذا الرابط ضروري للمساءلة في نهاية المطاف، والمساعدة على منع وقوع انتهاكات في المستقبل. وهذا ما

ستقوم به آلية التحقيق المشتركة الجديدة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، استجابة للحوادث في سوريا التي تنطوي، أو يرجح أنها تنطوي على استخدام المواد الكيميائية كأسلحة. وستجمع الآلية الأدلة بهدف تحديد الأفراد والكيانات التي لها يد في تلك الهجمات، وستقوم بكل ما في وسعها لتسمية هؤلاء الأفراد أو الكيانات.

الآن، نعلم جميعا أننا نفتقر حاليا لآلية فعالة لمساءلة المسؤولين جنائيا، ولكن عندما يأتي اليوم الذي سيكون لدينا فيه آلية، وسيأتي ذلك اليوم، ستشكل الأدلة التي تم جمعها من خلال آلية التحقيق المشتركة سجلا ليس فقط لما ارتكب من أعمال ولكن أيضا بمن قام بها. وأولئك الذين يعتقدون أن الإفلات من العقاب سيستمر إلى الأبد بالنسبة للجناة وسائر المتورطين في هجمات الأسلحة الكيميائية، وأولئك الذين يأمرون بتنفيذ هجمات كيميائية، وأولئك الذين يضعون مواد كيميائية في الذخائر، وأولئك الذين يطلقون قذائف كيميائية، ينبغي لهم اليوم النظر إلى الجناة الذين يجدون أنفسهم مرغمين على تحمل تبعات أفعالهم، التي ارتكبوها قبل سنوات بل وقبل عقود. ينبغي لهم أن ينظروا إلى أولئك الذين أدينوا بارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم حرب في البلقان، أو أولئك الذين يحاكمون الآن في لاهاي. ينبغي لهم أن ينظروا إلى حسين حبري، الذي يحاكم حاليا عن الفظائع التي ارتكبها في تشاد قبل ثلاثة عقود.

وفي الختام. لقد اعتمد القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) اليوم بدعم جماعي من المجلس. ويبعث هذا رسالة واضحة وقوية لجميع المتورطين في هجمات الأسلحة الكيميائية في سورية، مفادها أن آلية التحقيق المشتركة ستحدد هويتك إذا أطلقت الغاز على الناس. ويجدر التذكير كذلك أننا بحاجة لتحقيق نفس الوحدة التي أظهرناها اليوم، من أجل التوصل بشكل عاجل إلى حل سياسي للأزمة السورية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن وقراره ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن تدمير الترسانة الكيميائية لسورية، الذي اعتمد بمبادرة من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، يمثل أحد أهم نجاحات المجلس، ويؤكد من جديد إمكانية الانخراط في عمل مشترك مثمر بشأن المشاكل الأكثر إلحاحا في عصرنا.

وفي ظل هذه الخلفية، لا يمكن للمجلس تجاهل تقارير الاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية السامة كأسلحة كيميائية في سورية. وفي ربيع عام ٢٠١٤، بدأت بعثة تقصي الحقائق في سورية عملها تحت رعاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي أكدت مع قدر كبير من اليقين، استخدام الكلور كسلاح في العديد من المناطق المأهولة بالسكان في سورية. إن الاتحاد الروسي يدين بحزم هذه الأعمال. ونعتقد أنها غير مقبولة وتتعارض مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي الوقت نفسه، يظل السؤال المتمثل في من الذي استخدم الكلور بلا إجابة، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن آليات الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية القائمة، غير مكلفة بتحديد هوية المتورطين في هذه الأفعال. وعلاوة على ذلك، فقد سمعنا العديد من التصريحات المسيسة في هذا الصدد، والتي من الواضح أن المقصود منها الدعاية. وكان لا بد من سد هذه الفجوة، كما حدث من خلال اعتماد القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) اليوم، وتهيئة الظروف اللازمة لإطلاق آلية تحقيق مشتركة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إننا نعتقد أن قرار اليوم هو قبل كل شيء وقائي، ويضع الأسس لإنهاء أي استخدام للمواد الكيميائية السامة كأسلحة في سورية. كما أننا نعتقد أن الآلية ستعمل بحيادية وموضوعية ومهنية، على النحو الذي تكفله التجربة الناجحة للأمين العام والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مجال تدمير

الترسانة الكيميائية لسورية، فضلا عن التعاون الناجح لتلك المنظمتين في إطار بعثتهما المشتركة، التي حددت مسؤولياتهما في إطارها بوضوح. ونحن نعتقد أن هذا المبدأ ينبغي أن يوجه العمل الإضافي لآلية التحقيق المشتركة.

ومع أخذ الحالتين السياسية والعسكرية المعقدتين في سورية بعين الاعتبار، فإننا نعتقد أنه سيكون من المهم للغاية بالنسبة لآلية التحقيق المشتركة إقامة علاقات ملائمة داخل البلد، التي لن تكون الآلية بدونها قادرة على العمل في الميدان. نحن مقتنعون بأن دمشق، كما فعلت في الماضي، وكما جرى تأكيد ذلك مرارا وتكرارا في وثائق المنظمة والأمم المتحدة، ستقدم المساعدة الضرورية لآلية التحقيق المشتركة وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإقامة الدليل على الاستخدام المحتمل للكلور كسلاح كيماوي. ونتوقع أن تعتمد المعارضة هذا النهج.

في الختام، أود أن أؤكد أن أي جهد يبذل فيما يخص المسألة السورية، يجب أن يتفق مع منطق المساعدة في البحث عن حل سياسي للصراع، ولا ينبغي أن يواصل استعداء الأطراف. ويظل ذلك يمثل أولوية في مجال مكافحة الإرهاب، وإيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين باعتماد المجلس بالإجماع للقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥). إن موقف الصين بشأن الأسلحة الكيميائية واضح وثابت. فنحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي ظرف من الظروف. ونعرب عن قلقنا جراء استخدام غاز الكلور كسلاح في سورية، كما تحققت من ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونؤيد التحقيق الموضوعي والعادل والمهني في ذلك الحادث، وتقديم الجناة إلى العدالة عند وجود أدلة دامغة.

وفي هذه العملية، يجب احترام استقلال سوريا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وينبغي ل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة القيام بأدوارهما كاملة في التحقيق. وتتوقع الصين أن يقدم الأمين العام قريبا تقريره بشأن إنشاء آلية التحقيق المشتركة، كما يدعو القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥).

إن التسوية السياسية تمثل السبيل الوحيد لحل المسألة السورية. وفي الوقت الحاضر، يعمل المبعوث الخاص دي ميستورا دون كلل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. ويتعين على المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص، مواصلة ذلك المسعى، وعدم التردد في السعي لإيجاد حل سياسي، ودعم الأمم المتحدة بالإجماع في دورها القيادي فيما يخص تلك العملية، والأمين العام بان كي – مون والمبعوث الخاص دي مستورا في مساعيهما الحميدة.

إن الصين تأمل في أن يساعد القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، الذي اعتمد بتوافق الآراء، على تحقيق إجماع بين أعضاء المجلس بشأن المسألة السورية، وإعطاء دفعة جديدة للبحث عن تسوية شاملة ودائمة ومناسبة للمسألة من خلال الوسائل السياسية في موعد مبكر. وستواصل الصين الاضطلاع بدور إيجابي وبناء لهذه الغاية.

السيد غونزاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيكون بياني مختصرا وموجزا للغاية.

أود أن أعرب عن ارتياحي وارتياح بلدي لاعتماد القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) اليوم، الذي شاركت إسبانيا في تقديمه. وقد أظهر المجلس من خلال اعتماد القرار بتوافق الآراء، جديته وحزمه على حد سواء.

وإن مما له أهمية كبرى هو مدى جديتنا في الإصرار على أنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب، ولا سيما لأولئك الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة للقانون الدولي يمكن

اعتبارها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية؛ أولئك الذين ينتهكون القواعد الأساسية والمقدسة للقانون الدولي والثقة، والذين يتجاهلون قرارات مجلس الأمن، الذين يجب أن يخضعوا جميعاً للمساءلة عن أعمالهم. لقد ارتقى مجلس الأمن اليوم إلى مسؤولياته. وإذا أردنا أن نكفل مدى جديتنا، فيجب علينا بصفتنا المجلس أن نعمل بما يتسق معها في المستقبل. لقد اتخذنا اليوم الخطوة الأولى بدعوة الأمين العام لبدء العمل في إنشاء آلية تحقيق، ولكن ما أن يبدأ عمل تلك الآلية حتى يجب علينا أن نعمل تمشياً مع توصياتها واستنتاجاتها.

ثانياً، بعثنا اليوم برسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أننا مصممون على بذل كل جهد ممكن لوضع حد للنزاع الأسوأ في القرن الحادي والعشرين. ويجب أن تترجم الوحدة التي أبديناها اليوم في مجالات أخرى من النزاع السوري، وينبغي أن يدفعنا نجاحنا اليوم إلى مواصلة العمل معاً للتوصل إلى الحل الوحيد الممكن له، وهو الحل السياسي. ولذلك أود أن أختتم بالقول إننا نؤكد من جديد دعمنا الثابت للعمل الذي يقوم به المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على عرضه قرار اليوم ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، الذي يُنشئ آلية للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

إن اتخاذ القرار مهم لعدة أسباب. أولاً، إنه يمكّن مجلس الأمن من إيجاد وحدة من نوع ما بشأن سورية خلال النزاع، وهو الأسوأ منذ بداية القرن الحادي والعشرين، والذي دام أكثر من أربع سنوات. لا يمكن أن يظل المجلس صامتاً في مواجهة حقيقة أنه على الرغم من قرارين (٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥)) أدانا الهجمات الكيميائية بالغة البشاعة، إلا أنها استمرت في الحدوث في سورية مراراً وتكراراً في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وقد أكدت عدة تحقيقات أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي حالات مؤكدة لاستخدام غاز الكلور في سورية، ولكن لا يمكنها دون ولاية تحديد هوية مرتكبي الهجمات. لكن التحقيقات احتوت على تفاصيل مثيرة للقلق عن وجود منتظم للطائرات العمودية خلال الهجمات، ونحن نعلم جيداً الطرف الوحيد في النزاع الذي يملك هذا النوع من القدرات. وتمكّننا آلية التحقيق التي وضعناها اليوم من تفويض هيئة محايدة ومستقلة لتحديد هوية المسؤولين عن الهجمات الكيميائية في سورية في السنوات القليلة الماضية. وستعمل بالتعاون الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

كما أن تصويتنا لصالح هذه الآلية التحقيقية هام أيضاً لأنه يمثل تقدماً في الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على الهجمات على السكان المدنيين السوريين. وسوف نكون قادرين على تحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة بشكل خاص. ودون ذلك الخوف من العدالة، يمكن للمجرمين في سورية الذين يستخدمون هذه الأسلحة اللاإنسانية أن يطمئنوا وهم موقنون بأنهم لن يحاسبوا على جرائمهم. في نيسان/أبريل، جاء عدة أطباء للشهادة في اجتماع لمجلس الأمن بصيغة آريا. ما زالت قصصهم والصور التي عرضوها في ذلك الوقت للأطفال الذين خُنقوا بالكلور تقضّ مضاجعنا. نحن جميعاً نفهم أننا مدينون لهم ولأولئك الذين قدموا شهاداتهم بأن نستجيب.

وأخيراً، هذا التصويت مهم لأنه يوجه رسالة ردع واضحة إلى جميع أطراف النزاع السوري. هذه الهجمات غير الإنسانية يجب أن تتوقف. أودى هذا النزاع بحياة أكثر من ٢٣٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين. وإلى جانب الهجمات الكيميائية، تتواصل الهجمات العشوائية وغير المتناسبة على المدنيين، مثل تلك التي تحدث الآن في الزبداني، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وقرارات المجلس. ومن الأهمية بمكان أن نلتزم بوضع حد للعنف في سورية واستئناف

الحوار والعملية السياسية في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نمنح دعمنا الكامل للجهود الجارية للمبعوث الخاص إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا. لهذه الأسباب جميعاً، كانت فرنسا من مقدّمي قرار اليوم وصوتت مؤيدة له.

السيد مينديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): صوتت فنزويلا مؤيّدة القرار ٢٠٢٢ (٢٠١٥) في اقتناع راسخ منها بأن استخدام المواد السامة بوصفها أسلحة كيميائية يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية ندينها إدانة قاطعة أينما حدثت وكيفما كان ذلك. إن بلدي طرف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وملتزم التزاماً تاماً بمقاصدها ومبادئها. ويود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية وفاء الحكومة السورية بخطتها للقضاء على الأسلحة الكيميائية على أراضيها وتعاون السلطات السورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على النحو المشار إليه في تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونعتقد أن تلك الصلات بين سورية والمنظمتين سيتواصل تعزيزها في إطار تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ونأمل أن الآلية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي ستنشأ عملاً بالقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، ستمكنهما من تسليط الضوء على الادعاءات المتعلقة باستخدام الكلور ضد السكان المدنيين، بهدف تحديد الأشخاص والكيانات، سواء كانوا مجموعات أو حكومات، الذين استخدموا أو أمروا باستخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية. ووفاء بولايتها، يجب أن تحترم آلية التحقيق مبادئ الحياد والإنصاف والشفافية والموضوعية، وفقاً للشروط المتفق عليها من الأمين العام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بهدف تحقيق نتائج ملموسة استناداً إلى التحقيق في هذه المسألة.

وتؤكد فنزويلا من جديد أن أي حل للنزاع المسلح في سورية يجب أن يكون سياسياً وسلمياً وعن طريق التفاوض. هذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على السلام والاستقرار هناك بالتعاون الكامل مع شعب سورية وحكومتها. ويجب أن نضمن احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وقعت سورية ضحية لإرهابيين متوحّشين تهدف أعمال العنف التي يقومون بها إلى فرض أيديولوجياتهم الشمولية والتحريض على الكراهية والتعصب الديني. وتدين فنزويلا بشدة هذه الأعمال. ومن المعروف جيداً أنه يمكن إقتفاء أثر استخدام الأسلحة الكيميائية إلى الجماعات الإرهابية التي تتلقّى تمويلاً من الخارج والتي يتمثل هدفها في إسقاط الحكومة الشرعية للرئيس بشار الأسد. وإذا نجحت تلك المنظمات الإرهابية في فرض حلولها الشمولية تلك، ستكون العواقب بالنسبة للشعب السوري والشرق الأوسط أكثر تدميراً مما يجري حالياً في ليبيا. ولهذا السبب يجب على المجتمع الدولي دعم الحكومة السورية والشعب السوري في كفاحهما ضد الإرهاب الذي يعاني منه هذا البلد الشقيق.

وفي الختام، ينبغي لمجلس الأمن دعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في سورية والمصالحة لشعبها. وفي هذا الصدد، نؤيد الأنشطة الدبلوماسية للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا. ونعتقد أن جهوده ستساعد في وضع البلد على مسار السلام.

السيدة قعوار (الأردن): ساهم التوافق الدولي قبل عامين في الاستجابة بسرعة وفعالية للتقارير المتعلّقة باستخدام الأسلحة الكيميائية خلال النزاع في سورية، وما تخللها من صور مروعة للمدنيين السوريين الذين ذهبوا ضحايا لهجوم بالأسلحة الكيميائية في منطقة الغوطة في دمشق. لقد أفضت الجهود الدبلوماسية الدولية إلى اعتماد قرار تاريخي في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السورية وتبنّي قرار مجلس الأمن ٢١١٨

(٢٠١٣). كما ساهمت وحدة الهدف داخل المجلس بإحراز تقدّم ملموس في الملف الكيميائي السوري تمثّل في تبنّي قرار مجلس الأمن ٢٢٠٩ (٢٠١٥).

لكننا نقف مجدداً اليوم وبالرغم من تبنّي القرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥) أمام تقارير جديدة حول استخدام غاز الكلور كسلاح كيميائي في سورية، بما يقوّض التقدّم الذي تم إحرازه وبما يشكّل تحدّياً سافراً للمجتمع الدولي وانتهاكاً لكافة القيم الإنسانية.

يجب أن تكون هذه التقارير مدعاة للقلق لكافة الدول ويجب التعامل معها بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبشكل دقيق وفعال لأن الصمت سيفهم وكأنه حياد عن هدفنا الأساسي وتراخ من جانب المجتمع الدولي عن وقف تلك الجرائم التي يتعرض لها الشعب السوري الشقيق.

لقد صوت الأردن اليوم مؤيدا لمشروع القرار، انطلاقا من موقفنا الثابت الذي ندين بموجبه، وبأشد العبارات، استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بما في ذلك استخدام المواد السامة كغاز الكلور، الأمر الذي يعد مخالفة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وللقانون الدولي الإنساني ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويشدد الأردن على أهمية انخراط مجلس الأمن بجدية فيما يخص هذه المسألة لما لها من تداعيات على الأمن والسلم الدوليين، وذلك وفقا لصلاحيات المجلس المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة واستنادا لقرارات المجلس ذات الصلة التي يجب التعامل بحزم فيما يتعلق بتنفيذها.

كما يجب متابعة إنشاء آلية التحقيق المشتركة في أسرع وقت ممكن وضمان تعاملها مع كافة الحوادث التي تشير إلى استخدام الأسلحة الكيميائية وضمان التعاون الوثيق معها وفرض التدابير اللازمة في حال عدم الامتثال في المستقبل لأحكام القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). كما أنه لابد من التأكيد على ضرورة أن تكون هناك مراقبة وتحقق طويل المدى لضمان عدم تكرار تطوير واستخدام الأسلحة والمواد الكيميائية في سورية والعمل على جلب مستخدمي هذه الأسلحة للعدالة ومحاسبة مرتكبي الجرائم.

أخيرا، قد يسهم قرارنا اليوم (٢٢٣٥ (٢٠١٥)) في وضع حد لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، إلا أن الشعب السوري الشقيق لا يزال يتعرض لمعاناة يومية لا يمكن وصفها. وعليه، نأمل في أن يسهم التوافق فيما يخص هذا الملف في إحراز تقدم لدفع الجهود الأممية الرامية لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية استنادا لمؤتمر جنيف ١ بما يحقق طموحات وتطلعات الشعب السوري، وينتقل بسورية إلى واقع سياسي جديد يشارك في صياغته وإدارته كافة مكونات وأطياف الشعب السوري، وبما يؤدي إلى استعادة الاستقرار في سورية وإعادة ترميم نسيجها المجتمعي بشكل يؤدي إلى تشجيع اللاجئين السوريين على العودة الطوعية إلى بلدهم.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): شاركت ليتوانيا في تقديم القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) وصوتت مؤيدة له، حيث أنه ينشئ آلية تحقيق مشتركة لتحديد المتورطين في استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية.

على الرغم من أن الحظر الكامل لاستخدام الأسلحة الكيميائية يقع في صلب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، التي أصبحت سورية دولة طرفا فيها منذ شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣، ورغم بنود الحظر المنصوص عليها في القرارين ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥) لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو تطويرها أو الاحتفاظ بها أو نقلها في سورية، تواصل استخدام المواد الكيميائية السامة بوتيرة مقلقة. ويظل المدنيون يشكلون الأهداف الرئيسية لهذه الهجمات، في حين يبقى نشر الخوف هدفها الرئيسي.

وعندما توفي المئات خلال شهر آب/ أغسطس ٢٠١٣ في الغوطة بعد استخدام النظام السوري لغاز السارين ضد

شعبه، بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية التي أعلن عنها النظام. ولبعض الوقت، كان هناك أمل في أن تكون الغوطة آخر مرة نرى فيها استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية أو في أي مكان آخر على الإطلاق. ولكن بعد الغوطة جاء دور تلمنس والتمانعة وكفر زيتا وإدلب وغيرها، حيث حلقت المزيد من طائرات الهليكوبتر في سماء المنطقة وسُمع صوت صفير سقوط البراميل المتفجرة وتصاعدت أعمدة دخان غاز الكلور الضار ذات اللون البرتقالي فوق الأحياء المدنية.

إلا أن الهجمات لم تتوقف بعد توصل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى استنتاج مفاده استخدام مادة كيميائية سامة كسلاح بشكل منهجي ومتكرر، في قرى شمال سورية، كما لم تتوقف عندما اتخذ المجلس، قبل خمسة أشهر فقط، قرارا ثانيا بشأن هذا الموضوع، أكد فيه أن المسؤولين عن أي استخدام للمواد الكيميائية كأسلحة يجب أن يحاسبوا، وأكد مجددا استعداده لفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حال عدم الامتثال.

إن القرار الذي اتخذناه للتو يتعلق بالمساءلة. وستوفر آلية التحقيق المشتركة التي سيتم إنشاؤها مسارا واضحا لتحديد المسؤولين عن الهجمات التي تنطوي على استخدام أسلحة كيميائية في سورية، أيا كانوا. وتلك خطوة حاسمة إلى الأمام لأنها ستمكننا من فضح الجناة والكشف عن أفعالهم القبيحة وتحديد هوية هؤلاء المجرمين، وبالتالي توجيه رسالة واضحة إلى الجناة المحتملين بأن المجتمع الدولي لم يعد يتهاون إزاء هذه الجرائم.

ويجب على المجلس اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتأكد من تقديم المسؤولين عن الهجمات الكيميائية للعدالة. ولكن لا ينبغي أن تقتصر المساءلة على المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية فحسب، بل يجب أن تمتد لتشمل كل أولئك الذين تسببوا في الموت والدمار والمعاناة التي لا يمكن تصورها للشعب السوري خلال الصراع الذي بدأ قبل أربع سنوات ونصف. ويجب على المجلس أن يدعو بحزم إلى المساءلة. ونحن مدينون بذلك لذكرى مئات الآلاف الذين فقدوا حياتهم والملايين الذي أصبحوا معوزين ومشردين جراء المذابح في سورية.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): كان من دواعي سرور المملكة المتحدة المشاركة في تقديم القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥). إننا نؤيد بقوة إنشاء آلية تحقيق مشتركة في الاستخدامات المزعومة للمواد الكيميائية السامة كأسلحة في سورية. وتشكل هذه الآلية خطوة حيوية إلى الأمام. ومن خلال إجراءاتنا اليوم، نكون قد اقتربنا من إنهاء الإفلات من العقاب ومساءلة أولئك الذين استخدموا هذه الأسلحة الوحشية.

إن الآلية التي أنشأناها اليوم ستكون محايدة وستكون مستقلة وستكون شاملة. وهي تستند منطقيا إلى التحقيقات السابقة. ولديها تكليف واضح بتحديد هوية الأفراد أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات الذين ارتكبوا جرم استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية أو نظموا هذا الاستخدام أو رعوه. ويشمل ذلك الكلور وأي مادة كيميائية سامة أخرى.

إن إطلاق هذه الآلية المحايدة يبرز التزامنا بإقامة نظام دولي قائم على القواعد تحدد في ظله الحقائق الثابتة أولئك المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم. وهذه خطوة هامة إلى الأمام، ولكن يتعين القيام بالمزيد. ونحن نتطلع إلى بدء الآلية عملها فورا، ونكرر الدعوة التي وجهها المجلس لجميع الدول من أجل التعاون تعاونا كاملا مع محققي الأمم المتحدة، وكذلك مع بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة

الكيميائية. فهاتان الجهتان ستؤديان دورا رئيسيا في تيسير عمل آلية التحقيق المشتركة.

ومن خلال إنشاء الآلية اليوم، نكون قد أثبتنا أن المجلس يمكن أن يصل إلى أرضية مشتركة؛ ونتطلع إلى البناء على ذلك من أجل مواجهة التحديات الأخرى التي نواجهها في سورية ووضع حد لمعاناة الشعب السوري بعد طول انتظار.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): كان من دواعي سرور نيوزيلندا دعم القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، الذي اتخذناه للتو والمشاركة في تقديمه.

إن الأسلحة الكيميائية هي أسلحة مروعة. وقد أظهر المجتمع الدولي اشمئزازه من هذه الأسلحة وتصميمه على القضاء عليها لدى التفاوض على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واعتمادها. وشكل اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) خطوة مهمة للغاية اتخذها المجلس ردا على تقارير تؤكد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وكان قبول النظام السوري لذلك القرار، وقراره ولو متأخرا، الانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والتعاون لتدمير مخزوناته من الأسلحة الكيميائية، موضع ترحيب. وجرى بذل جهد دولي كبير بقيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإزالة تلك الأسلحة وتدميرها.

ومع ذلك، استمر تواتر التقارير من سورية عن تواصل استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا استخدام وحشي، حتى في سياق هذا الصراع الرهيب. ووفقا لذلك، من الصحيح والملائم أن يعتمد المجلس الآن إنشاء آلية تتيح تحديد هوية الجناة ومحاسبتهم. ويجب مساءلة أولئك الذين يستخدمون أو يجيزون استخدام هذه الأسلحة على ما اقترفوه من أعمال وحشية. وإننا نرحب بالاتفاق على نص القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) كمثال غاية في الندرة لعمل المجلس الجماعي بشأن الصراع السوري. ونأمل أن تلهم روح التعاون التي ارتكز عليها اتخاذ القرار المجلس في جهوده لمعالجة النزاع السوري على نطاق أوسع وتسويته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) : سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة نيجيريا.

تحيط نيجيريا علماً بأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المكلفة بتحديد الحقائق المحيطة بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية قد استنتجت ”بقدر عال من الثقة“ (S/2015/138، المرفق ٢، الفقرة ٢٩) أن المواد السامة قد استخدمت كسلاح في سورية. كما نلاحظ أن بعثة تقصي الحقائق لا تملك الولاية لتحديد المسؤولية عن هذه الأعمال التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. وإن عدم تحديد المسؤولية قد ترك ثغرة يجب سدّها من أجل تحديد أولئك الذين يقفون وراء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ويهدف القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، الذي اتخذه المجلس تواً بالإجماع، إلى سد تلك الثغرة من خلال آلية تحقيق مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ولهذا السبب، صوتت نيجيريا مؤيدة لاعتماده.

ونرى أن من الضروري التأكيد أنه على الرغم من تأييدنا لإنشاء آلية تحقيق مشتركة، فإننا لا نملك تصورات مسبقة أو أوجه تحيز فيما يتعلق بمن يقف وراء الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. ونحن على ثقة بأن هذه الوقائع يمكن إثباتها من خلال آلية التحقيق المشتركة. وما نتطلّع إليه هو التأكد من تقديم الجناة إلى العدالة. وندعو جميع الأطراف في سورية – وفي الواقع ندعو المجتمع الدولي – إلى التعاون مع آلية التحقيق المشتركة في تنفيذ ولايتها. ونؤكد من جديد إدانتنا القوية لاستخدام أي طرف للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يصادف اليوم مرور سبعين عاماً على استخدام الجيش الأمريكي للسلاح الذرّي ضد مدينتي ناغازاكي وهيروشيما في اليابان. في ذلك التاريخ، اكتشفت البشرية هول ورعب هذا السلاح المدمّر. فتداعت الحكومات إلى التفاهم حول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨. وقد انضمت بلادي في نفس السنة، أي في عام ١٩٦٨، إلى هذه المعاهدة. تلا ذلك اكتشاف سلاح جديد هو السلاح البيولوجي، فتداعت حكومات الدول الأعضاء مجدداً إلى التفاهم حول اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ١٩٧٥. فانضمت بلادي إليها أيضاً. ثم اكتشفنا لاحقاً سلاحاً جديداً هو السلاح الكيماوي. فتداعت الحكومات مرّة ثالثة إلى التفاهم حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣. وانضمت بلادي، كما تعرفون، مؤخراً إلى هذه المعاهدة. وبالتالي فإن الحكومة السورية ليست مسؤولة عن استخدام السلاح النووي ولا البيولوجي ولا الكيماوي. ثم ترجمت بلادي التزامها هذا عندما كانت عضواً في مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣، أي في هذا المجلس الكريم، فقدمت مشروع قرار في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لكم، للسادة أعضاء المجلس وللدول الأعضاء، لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، جميع أسلحة الدمار الشامل، النووية والبيولوجية والكيماوية. وللأسف، اصطدم مشروع القرار السوري آنذاك باعتراض دولة دائمة العضوية نافذة هنا أرادت أن تحمي السلاح النووي الإسرائيلي. قدّمت هذه الخلفية لكي نتذكّر جميعاً الصورة الشاملة للموضوع وليس الصورة الجزئية.

لقد نبهت حكومة الجمهورية العربية السورية أعضاء مجلس الأمن مراراً وتكراراً إلى خطورة استخدام السلاح الكيماوي في سورية من قبل مجموعات إرهابية، بعضها مرتبط بتنظيم القاعدة، كما تعرفون جميعاً. وعبرت حكومة بلادي عن تخوفها الجاد من قيام بعض الأنظمة التي تدعم الإرهاب والإرهابيين بتقديم أسلحة كيماوية للمجموعات الإرهابية المسلحة والادعاء لاحقاً بأن الحكومة السورية هي التي قامت باستخدامها. وأُذكّر في هذا الصدد بمبادرة الحكومة السورية الطلب من الأمانة العامة التحقيق في استخدام السلاح الكيماوي في خان العسل في حلب، وهو الأمر الذي لم يتم، للأسف، حتى هذه اللحظة على الرغم من موافقة الحكومة السورية على الاتفاق مع الأمانة العامّة لإرسال السيد سيلستروم للتحقيق في هذه الحادثة المؤلمة بالضبط. وبعد مرور عامين، حتى هذه اللحظة، لم يتم التحقيق فيما جرى في خان العسل ولا تحديد هوية مرتبكي هذه الجريمة الآثمة ولا تمّ وضعهم أمام المساءلة القانونية اللازمة. كما أُذكّر أيضاً بعشرات الرسائل التي وجهتها الحكومة السورية إلى مجلس الأمن ولجانه المختصة، وكذلك إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مرفق بها معلومات وأدلة عن امتلاك وتصنيع واستخدام المجموعات الإرهابية في سورية للمواد الكيماوية السامة. وقد أحلنا لعناية أعضاء وفودكم بتاريخ ٥ آب/أغسطس، أي قبل ٣ أيام بالضبط، رسالة تتضمّن جدولاً بكافة تلك المراسلات وعددها ١٣ مراسلة رسمية، متاحة لكم في أرشيف مجلس الأمن ولدى وفودكم الموقّرة.

لقد قامت سورية بالوفاء بالتزاماتها الناشئة عن انضمامها لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وقد حرصت سورية منذ البداية وحتى اليوم على تقديم كافة أشكال التعاون المطلوب والتعامل بكل إيجابية وشفافية ومرونة لتنفيذ التزاماتها، وذلك في ظل تحديات كبيرة ووضع أمني صعب ومعقد واستفزازي ناتج عن السلوك المعادي الذي قامت به بعض الأطراف الإقليمية والدولية. ولولا التعاون السوري البنّاء مع البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، لما تم إنجاز مهامها بنجاح غير مسبوق في تاريخ المنظمة، وهو

أمر شهدت عليه السيدة سيغريد كاغ أمام هذا المجلس أكثر من مرّة.

لقد أكّدت حكومة الجمهورية العربية السورية أمام هذا المجلس وأمام المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي أكثر من مناسبة، على إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى في أي مكان ومن قبل أي كان.

وأؤكد هنا مجدداً على أن الحكومة السورية والجيش السوري لم ولن يستخدما أي سلاح كيماوي، لا بل إن الجيش السوري والمدنيين السوريين كانوا هم هدفاً لاستخدام السلاح الكيماوي والمواد الكيماوية السامة، ومنها غاز الكلور، من قبل التنظيمات الإرهابية المسلحة، وعلى رأسها تنظيم داعش وجبهة النصرة الإرهابيان، في أماكن متعددة من سورية وذلك ضمن ما تقوم به هذه التنظيمات الإرهابية من أعمال إجرامية وإرهابية في سورية والمنطقة.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على أن الحيادية والشفافية والمصداقية والنزاهة وعدم التسييس، إضافة للتعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية، يجب أن تكون المبادئ الأساسية التي تحكم عمل آلية التحقيق المنشأة بموجب القرار الذي اتخذ للتو ٢٢٣٥ (٢٠١٥). نقول ذلك في ظل تجربتنا مع بعثات سابقة خالفت في عملها وممارساتها كل تلك المبادئ المذكورة أعلاه، وخاصة لناحية اعتمادها على شهود زور ومفبركين من قبل جهات معروفة للجميع، وكذلك إجرائها لتحقيقاتها المبتسرة والجزئية خارج الأراضي السورية دون أدنى مستوى من التنسيق مع السلطات السورية.

لقد ذكر بعض السادة موضوع طائرات الهيلوكبتر، وهذا الموضوع بالغ الأهمية لأنه من ضمن الفبركات التي تم إدخالها في بعض الوثائق التي تحدث عنها بعض الزملاء، والشهود الذين تحدثوا عن سماع أصوات طائرات الهيلوكبتر تم الاستماع إليهم داخل الأراضي التركية وليس داخل الأراضي السورية، وبالتالي فهم شهود مشكوك في نزاهتهم للأسباب التي يعرفها الجميع.

ثم إننا قبل أكثر من عامين وافينا أعضاء مجلس الأمن بفيلم تم تصويره داخل الأراضي التركية عن استخدام الإرهابيين للأرانب في تجربة استخدام السلاح الكيميائي، وتهديد هؤلاء الإرهابيين في الفيديو المصور بأنهم إنما قاموا بهذه التجربة من أجل تطبيقها لاحقا داخل الأراضي السورية، وهو أمر فعلوه للأسف.

لقد أثبتت التجربة أن الحكومة السورية قد أوفت بالتزاماتها كاملة بموجب جميع القرارات التي تم اعتمادها في هذا المجلس، سواء حول الأسلحة الكيميائية أو الحالة الإنسانية، وكذلك مكافحة الإرهاب. في حين لاتزال هناك أطراف إقليمية ودولية أخرى بعضها مذكور بالإسم في تقارير صادرة عن لجان هذا المجلس الموقر، دول متورطة في تأجيج الوضع في سوريا، وفي استجلاب الإرهاب الدولي إليها، من أكثر من ١٠٠ دولة عضو في هذه المنظمة الدولية. ولم تستجب أطراف لأي من الأحكام الواردة في تلك القرارات التي اعتمدتموها أنتم.

ولا نزال في سوريا نعاني من انتهاكات تلك الدول المتكررة لهذه القرارات، في ابتزاز سياسي غير مسبوق أدى إلى إطالة أمد الأزمة في بلدي سوريا، وزاد من معاناة الشعب السوري.

ومع اعتماد هذا القرار، فإننا نجدد الدعوة لمجلس الأمن لضرورة حث الدول الأعضاء كافة على التنفيذ الكامل لقراراته، ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، وكذلك حث الجميع بما في ذلك مجلس الأمن، والآلية التي ستنشأ على التنسيق والتعاون الكاملين مع الحكومة السورية، ضمانا لنجاح مبدأي المساءلة والشفافية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.